

الخاتمة

وتشمل:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

بعد عرض الجانب النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يوجد حاجة إلى تطبيق قواعد حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السودانية، لأن قواعدها أصبحت شعاراً يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في الاقتصاد، ودليل لوجود سياسات عادلة وشفافة وقاعدة لحماية المستثمرين والمتعاملين في أسواق المال.
2. تطبيق حوكمة الشركات يساعد على رفع كفاءة سوق المال، وذلك من خلال مجموعة القواعد والآليات الأخلاقية والمهنية، والتي بتطبيقها تلعب دوراً هاماً في مجال الإصلاح المالي والإداري، وهذا بدوره يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية للشركات، ومن ثم زيادة كفاءة السوق.
3. وجود تأثير جوهري لتطبيق قاعدة الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.57)، أي أن نسبة ما تفسره قاعدة الإفصاح عن المعلومات من التغيرات في كفاءة السوق (57%).
4. وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل آلية فعالية المساهمين على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.47)، أي أن نسبة ما تفسره آلية فعالية المساهمين من التغيرات التي تحدث في كفاءة السوق (47%).
5. عدم وجود تأثير جوهري لآلية دور أصحاب المصالح على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.21)، أي أن نسبة ما تفسره آلية دور أصحاب المصالح من التغيرات في كفاءة السوق فقط (21%)، كما أن معامل الانحدار (B) غير معنوي حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (8.73) عند مستوى معنوية (0.332).
6. وجود تأثير جوهري لآلية المراجعة الداخلية على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.52)، أي أن نسبة ما تفسره آلية المراجعة الداخلية من التغيرات في كفاءة السوق (52%).
7. عدم وجود تأثير جوهري لآلية المراجعة الخارجية على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.04)، أي أن نسبة ما تفسره آلية المراجعة الخارجية من التغيرات في كفاءة السوق فقط (4%). كما أن معامل الانحدار (B) غير معنوي حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.390) عند مستوى معنوية (0.172).
8. وجود تأثير جوهري لآلية لجنة المراجعة على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.55)، أي أن نسبة ما تفسره آلية لجنة المراجعة من التغيرات في كفاءة السوق هي (55%).
9. وجود تأثير جوهري لآلية مجلس الإدارة على كفاءة السوق، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.63)، أي أن نسبة ما تفسره آلية مجلس الإدارة من التغيرات في كفاءة السوق (63%).

10. وجود تأثير جوهري لقواعد وآليات حوكمة (قاعدة الإفصاح، آلية فعالية المساهمين، آلية المراجعة الداخلية، آلية لجنة المراجعة وآلية مجلس الإدارة) على كفاءة السوق، حيث أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.62)، وهي تشير إلى أن النموذج المستخدم قادر علي تفسير 62% تقريبا من الاختلافات في كفاءة السوق. كما أن نموذج الانحدار المقدر معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (49.77)، وهي دالة عند مستوى معنوية اقل (0.000). وكانت جميع المتغيرات المستقلة لنموذج الانحدار المتعدد لها تأثير علي كفاءة السوق.

ثانياً: التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. تفعيل تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة السودانية، والتي تستهدف التطورات الحديثة في القوانين والإجراءات التي تطبق على أسواق المال، لتحقيق نزاهة المعاملات والترويج لكفاءة سوق المال.
2. التوسع في الإفصاح عن بعض البنود للوفاء بمتطلبات قاعدة الإفصاح من منظور حوكمة، وذلك من خلال التزام شركات المساهمة العامة في السودان بالإفصاح عن نتائج تقويم الأداء المالي وتنبؤات الأرباح المستقبلية، نشر القوائم المالية السنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير المراجع الخارجي بالصحف ومواقعها على الإنترنت.
3. يعمل كبار المساهمون وخاصة التنفيذيون منهم بتمثيل آليات مراقبة إيجابية لتفعيل الحوكمة بشركاتهم، حيث أنهم يملكون السلطة التي تمكنهم من لعب الدور المنوط بهم في حوكمة الشركات.
4. إعادة النظر في مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية تجاه الشركة ككل، وذلك من حيث قيمتها الاقتصادية والمخاطر المختلفة التي تواجهها في توسيع دائرة أنشطتها لتشمل بجانب الفحص المالي والإداري، فحص وتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة، ودراسة وتحليل استراتيجيات الشركة.
5. تكوين لجان مراجعة في شركات المساهمة السودانية، وأن تساهم تلك اللجان في تحسين جودة التقارير المالية للشركة من خلال بعض الممارسات والإفصاح عنها في تقاريرها والتي ينبغي أن تتضمنها التقارير السنوية وذلك بهدف تفعيل الحوكمة ومن تلك الأنشطة، إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية، والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي.
6. تفعيل دور المراجعة الخارجية في إطار حوكمة الشركات، ويتم ذلك من خلال التزام المراجع الخارجي بدوره لتخفيض التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة في الشركة، أن يضيف المراجع الخارجي المصادقية على المعلومات المنشورة من قبل الشركات بعلمية ومهنية.
7. تمثيل مجالس الإدارات في الشركات مصالح المساهمين، لذلك ينبغي أن يمنح أعضاء مجلس الإدارة واجب استئماني لإدارة أنشطة الشركة وزيادة أرباحها والقيمة الشرائية لأسهمها، ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة ممارسة واجب العناية.
8. إنشاء إدارة متخصصة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تعنى بحوكمة الشركات على أن تكون من مهامها، مراجعة دورية لمصدري الأوراق المالية حول مدى تطبيقهم لقواعد الحوكمة، إعطاء تصنيف للشركات طبقاً لمدى التزامها بتلك القواعد، إعداد قائمة بالمراجعين المعتمدين من قبل السوق لاختار الشركات من بينهم، وإعداد قاعدة بيانات من خلال شبكة الإنترنت.
9. توفير المناخ للتنوعية بقواعد حوكمة الشركات بين القيادات ومديري الشركات المساهمة العامة في السودان، والمؤسسات المالية وباقي الأطراف ذات المصلحة والتي تتعامل مع هذه الشركات.
10. مقترحات دراسات مستقبلية

قدمت هذه الدراسة إطار مقترح يتضمن العلاقة بين كفاءة السوق وبين قواعد وآليات حوكمة الشركات، ولقد أيدت هذه الدراسة نتائج بعض الدراسات السابقة، وفي ذات الوقت أضافت بعداً لم تتناولها

الدراسات السابقة في هذا المجال ألا وهو تأثير آلية فعالية المساهمين على كفاءة سوق الأوراق المالية. يتضح للباحث من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها والنتائج التي توصل إليها، أن هنالك جوانب لم تتم دراستها بصورة مستفيضة، كما أن هذه الدراسة تفسح المجال لدراسات أخرى مستقبلية في بعض المجالات ذات الصلة، أهمها ما يلي:

1. دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2. دراسة تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات علي القيمة الاقتصادية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

3. دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على التغير في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

4. يمكن للدراسات المستقبلية أن تزيد من معرفتنا بمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على كفاءة سوق المال إذا أخذت في الاعتبار بعض الآليات التي لم تستطع الدراسة الحالية اختبارها ومنها، أثر مكافآت التنفيذيين، والاندماج كآليات لحوكمة الشركات على كفاءة السوق.